

Distr.
GENERAL

A/43/361

13 May 1988

ARABIC

ORIGINAL : SPANISH

UN LIBRARY

الجمعية العامة



MAY 17 1988

UN LIBRARY

الدورة الثالثة والأربعون
البند ١٣ من القائمة الأولى*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٨ وموجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إلى سعادتكم لإبلاغكم أن حكومة شيلي قررت الإبقاء على تعاونها
مع السيد فرناندو فوليو خيمينيث ، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان .

وقد اتخذ هذا القرار لأسباب رئيسية ثلاث : (أ) لمسألة مبدأ ؛ (ب) لاعتبارات
خاصة بشخص السيد فرناندو فوليو خيمينيث ، (ج) لأنه ليس من مصلحة شيلي أن تزيد من
وطأة ضياع الثقة في النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان .

وإذ أنقل إليكم هذه المعلومات ، أودّ أن أذكر سعادتكم بأن حكومة شيلي
احتجت ، في مناسبات متكررة ، على الشكل الذي يفتقر إلى الشرعية والنظام ، والذي
استخدمت به ، فيما يتعلق بها ، المكوك التي توختها المنظمة لصون وحماية حقوق
الإنسان . وينبغي لي ، في هذا الصدد ، أن أؤكد لسعادتكم من جديد الاحتجاج الوارد في
المذكرة المؤرخة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٨ (الوثيقة E/CN.4/1988/68) ، والذي احتوى
على استنكار تعميم مشروع قرار عن حالة حقوق الإنسان في شيلي ، أثناء الدورة
الرابعة والأربعين للجنة حقوق الإنسان ، قبل توزيع أو نشر التقرير الذي أعده السيد
فوليو خيمينيث خصيصاً لهذه الدورة .

وأودّ ، بهذه المناسبة ، أن أكرر أيضا ما أعرب عنه ، من خلال الكلمة التي القاها وفدنا في جنيف في آذار/مارس الماضي ، وهو ما أكدّه المقرر الخاص في عرضه الخطي (الوثيقة E/CN.4/1988/80) ، من أن من غير المعقول أن توضع قرارات بشأن شيلي على هامش ما يسمعه ويستنتجه ويوصي به المقرر الخاص ، نظرا لأن ذلك لا يسهم في تعزيز تعيين المقررين الخاصين ولا يعلي من شأن أعمال المنظمة في مجال حقوق الإنسان .

ونظرا لما ورد أعلاه ، وفي حالة تكرار هذه الحالة نفسها في المستقبل القريب ، أي في حالة الاستغناء فعلا عن القيمة التي ينطوي عليها تقرير المقرر الخاص ، فسوف يترتب على ذلك أن يصبح التعاون الذي تقدمه شيلي عقيما ، وبالتالي سوف يتعين عليها أن تنظر بمنتهى الجدية في وضع حد للتعاون نهائيا مع لجنة حقوق الإنسان .

ولا تزال حكومتي تتمتع بإيمان وثقة في أعمال الأمم المتحدة ، وتأمل أن تنتهي هذه الأمور غير المألوفة ، التي تكون حاضرة دائما كلما تعلّق الأمر بحالة شيلي ، والتي لا تعلني من شأن المنظمة ولا من شأن الدول التي تتكون منها ، بل تتسبّب في ضرر كثير يمس القضية المشروعة لحقوق الإنسان .

وأكون شاكرا لسعادتكم تفضلكم بالعمل على توزيع هذه الرسالة ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ١٢ من القائمة الأولية ، وفي أقرب فرصة ممكنة ، على جميع البلدان الاعضاء في المنظمة .

(التوقيع) بدرو داما
السفير
